IUGJEBS
Vol 24, No2, 2016, pp 45-61

ISSN 2410-5198

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2015/04/18)، تاريخ قبول النشر (2015/08/05)

أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)

د. خليل أحمد النمروطي[1,*]
أ.د. سمير خالد صافي[1]
أ. عاهد نبيل عناية[1]

[1]قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:
e-mail address: knamroty@iugaza.edu.ps

الملخص:

هدفت الدراسة الى بيان أثر العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية على نمو الاقتصاد الفلسطيني للفترة "1996-2013". وباستخدام اختبارات السلاسل الزمنية المتمثلة في التكامل المشترك أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين "الايرادات المحلية، الايرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية" و"معدّل النمو الاقتصادي"، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية سالبة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الايرادات المحلية معدّل النمو الاقتصادي ووجود علاقة موجبة بيْن كلٍّ من "النفقات الجارية، النفقات التطويرية" ومعدّل النمو الاقتصادي، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بيْن كلٍّ من "متغير الايرادات الخارجية، متغير الأوضاع السياسية" ومعدّل النمو الاقتصادي"، مع الاشارة هنا الى أنّ قيمة معامل التحديد بلغت "50%"، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدّر تفسّر ما نسبته "50%" من التغيّر الحاصل في المتغير التابع، أمّا النسبة المتبقيّة فترجع الى عوامل أخرى بالإضافة الى الخطأ العشوائى فى التقدير.

كلمات مفتاحية:

عجز الموازنة، الايرادات المحلية والخارجية، النفقات الجارية والتطويرية، الاقتصاد الفلسطيني، معدّل النمو الاقتصادي.

The Effect Of Budget Deficit On the Growth of Palestinian Economy (1996-2013)

Abstract

The study aims to declare the impact of budget deficit on the growth of Palestinian economy "1996-2013". The model used Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS), results shows along-period correlation between (local revenues, external revenues, current expenditures, development expenditures) and the "average economic growth",. The study concluded that, there is a negative statically significant relationship at level $\alpha \leq 0.05$, between local revenue & average economic growth, and positive between "current expenditures, development expenditures" & average economic growth, while there was no statically significant relationship between "external revenues, political situation" & economic growth average, with noted that the value of the coefficient of determination average 50% and this means that the independent variables at model explain 50% of the change in the dependent variable "economic growth average" in the light of all other factors constant, the rest is 50% referred to other factors.

Keywords:

Budget Deficit, Internal and External Revenues, Current and Development Expenditures, Palestinian Economy, Average Economic Growth.

المقدمة:

يعتبر موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدّل النمو الاقتصادي من الموضوعات التي نالت اهتماما متعاظما من العديد من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم.

ويتفاوت تأثير عجز الموازنة العامة على معدّل النمو الاقتصادي بحسب طبيعة وهيكل وأداء اقتصاد الدولة، ففي حال الدول المتقدمة يكون العجز غالبا مدروسا ضمن السياسات الاقتصادية للدولة لتحقيق جملة من الأهداف المحددة مسبقا، أما في حال الدول النامية يكون عجز الموازنة غالبا اجباريا، وبالتالي يوجد تفاوت واضح في أثر العجز على معدّل النمو الاقتصادي، والذي بدوره يمثل هاجسا كبيرا حيث ارتفاع درجة المخاطر الاقتصادية للدولة.

تشير الحالة الفلسطينية الى أن السلطة الفلسطينية كانت ولا زالت تعاني من عجز مستدام في موازنتها منذ تأسيسها في العام 1994 تزامناً مع التقلبات السياسية، في حين كان النمو الاقتصادي يمثّل هاجساً للسلطة الفلسطينية حيث وضعت العديد من الخطط الاقتصادية المتتالية لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد نجحت في سنوات وفشلت في أخرى نتيجة عدة متغيرات متداخلة أبرزها عدم استقرار الاوضاع السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي وعجز الموازنة العامة. بناء على ما سبق يمكن عرض **مشكلة الدراسة** بالتساؤل التالي:

ما هو أثر عجز الموازنة العامة على معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996–2013؟.

أهداف الدراسة:

1. عرض صورة عامة على واقع موازنة السلطة الفلسطينية منذ نشأتها.
2. التعرّف على أهم مصادر ايرادات الموازنة العامة وأبرز أوجه الانفاق؟.
3. بيان أثر العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة "1996–2013".
4. تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في نهوض الاقتصاد الفلسطيني والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي عبر قرارات يتخذها صناع القرار الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

لإنجاز أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي وذلك من خلال بناء نموذج قياسي باعتباره أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة، حيث سيتم استخدام البيانات الزمنية من عام (1996–2013) الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني والمنشورة على موقعي سلطة النقد ووزارة المالية الفلسطينية، البيانات التي تم الحصول عليها عبارة عن بيانات سنوية سيتم تحويلها الى بيانات ربعية ، وبالتالي سيبلغ حجم العينة المستخدمة في الدراسة (72) مشاهدة، حيث سيتم استخدام البرنامج الاحصائي"EViews7" في تحليل بيانات الدراسة.

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي بحثت في دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، حيث تناول بعضها أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي والبعض الآخر تناول أثر النفقات العامة عليه، في حين بحثت الدراسة أثر عجز الموازنة ككل على النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة "1996–2013"، وفيما يلي استعراض لعدد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المتعلقّة بنفس الموضوع. حيث أظهرت دراسة أبو القمصان (1998م)، أن السياسة المالية وهي أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية لها أبعاد وتوجهات اقتصادية واجتماعية لم يتمّ استخدامها بشكل سليم في الحالة الفلسطينية. عبد الكريم (2000م)، توصّلت الدراسة الى أنّ موازنة عام (2000م) جاءت متضمنة إطاراً مالياً متعدداً لسنوات لاحقة مما يتيح لصانع القرار التكيف مع السياسات المستقبلية. لبد (2002م)، توصّلت الدراسة الى أنّ السلطة الوطنية الفلسطينية لا تصل الى تحقيق السياسات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المُرادة من الموازنة العامة. الخطيب (2006م)، أظهرت الدراسة الى أنّ القوانين الضريبية المطبّقة قديمة، وأنّ النتائج المتعلّقة بالإيرادات الضريبية وغير الضريبية

سلبية دون تقديم خدمات أفضل للمواطنين، اضافةً الى أنّ نسبة الرواتب من النفقات العامة مرتفعة. أبو زعيتر (2012م)، توصّلت الدراسة الى أن أسلوب الموازنة المطبّق من قبل السلطة الفلسطينية هي موازنة البنود، وأنّ اسرائيل تتحكم في "64%" من الايرادات المحلية للسلطة. عبدالنبي (2012م)، توصلت الدراسة الى وجود اهتمام لدى السلطة الفلسطينية لقطاع الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، يرافقه تقصير في مخصصات قطاع التنمية الاقتصادية. الهلالات (2000م)، خلصت الدراسة إلى أن العوامل الإدارية وأهمها جودة المعلومات التي تم اعتمادها تؤثر في حصيلة الإيرادات العامة الأردنية، وعدم وجود تأثير للاستقرار السياسي على الإيرادات العامة. خياط (2001م)، خلصت الدراسة إلى أنّ الإنفاق الحكومي الاستثماري في المملكة العربية السعودية له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. القريني (2004م)، خلصت الدراسة الى أنَّ الانفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع في المملكة العربية السعودية له آثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، كما أظهرت أنّه في الأجل القصير يكون تأثير التغيّر في الانفاق على البنية التحتية له أثره الموجب على التغيّر في الناتج المحلي الاجمالي بينما تأثير الزيادة في الانفاق على التعليم والصحة لهما آثار سالبة على النمو الاقتصادي. الشلة (2005م)، أكدت على ضرورة تطوير منظومة جمع الايرادات العامة وعلى وجه الخصوص الايرادات المحلية. العيسى (2006م)، خلصت الدراسة الى أنَّ هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأشارت الى أن هناك عوامل أخرى غير مالية تلعب دورها في الحد من انخفاض الإنفاق الحكومي كالعوامل الاجتماعية والسياسية. الرشيد (2009م)، توصلت الدراسة الى أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتمّ الحكم بعلاقة واضحة ومحدّدة بين الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية والخدمات العامة والتجهيزات الأساسية، لأنّ ذلك يرتبط بشكل أساسي بظروف الاقتصاد والبيئة المحيطة به. مقداد والكحلوت (2009م)، توصلت الدراسة الى أنّ السلطة تقلصت ايراداتها بشكل ملحوظ، وتمّت الاشارة الى وجود ضعف في أداء الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي تتصف في معظمها بقلة الخبرة مما ساهم في إهدار المال العام. الحصري (2010م)، خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وسعر الفائدة في الأردن الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من البنوك التجارية مما قلل الإنفاق الاستثماري وهذه اشارة الى أثر المزاحمة الداخلية. كريم (2010م)، خلصت الدراسة الى أن العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الانفاق العام الى النمو الاقتصادي، وانما هي علاقة ثنائية تبادلية. المزروعي (2012م)، خلصت الدراسة الى أنّ هناك أثراً قوياً بين الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وجميع مكوّناته الرئيسة والثانوية وذلك في دولة الامارات. Newlly (2003) توصلت الدراسة الى أنّ حصة الانفاق الرأسمالي الحكومي يؤثر بشكل ايجابي على اجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، في حسين كان الانفاق الجاري غير مؤثر، وعلى المستوى القطاعي، الاستثمارات الحكومية والنفقات الإجمالية في التعليم هي النفقات الوحيدة التي ترتبط بشكل كبير مع نمو الاقتصاد. Saleh (2003) توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة في عدد من الدول النامية بين الاستثمار الخاص وعجز الموازنة، في حين لم يكن هناك علاقة بين كل من (مستوى التعليم، معدل النمو الاقتصادي)، في حسن كانت العلاقة سالبة مع كل من (الايرادات الحكومية، معدل الفائدة، سعر الصرف). Adam & Bevan (2005) توصلت الدراسة الى أنّ هناك أثر ايجابي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي شريطة المحافظة على قيمة العجز في الموازنة، وفي اطار آخر لم يكن هناك ارتباط واضح لكل من الضرائب والمنح على عجز الموازنة، في حين كان هناك أثر طردي واضح لحجم الدين العام على عجز الموازنة. Ozturk (2004) توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة في تركيا أدى إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية، كما خلصت إلى أن خفض عجز الموازنة سيؤدي إلى حفز الإنفاق الاستثماري وخفض العجز التجاري. Balducci (2005) توصلت الدارسة الى أنّ الانفاق العام يؤثر فقط على النمو الاقتصادي فقط من خلال الاستثمارات العامة دون اعطاء الانفاق العام أية أهمية لإمكانية التأثير الايجابي على النمو

الاقتصادي اذا ما ارتبط بالاستهلاك العام والذي يختلف باختلاف نظرة الأفراد اليه والتي بناءً عليها يمكن الحكم على انتاجية الاستهلاك العام أم لا. Fatima, Ahmed Rehman (2012) توصلت الدراسة الى أنّ هناك علاقة عكسية بين كل من التضخم وعجز الموازنة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، في حين كانت علاقته مع صافي الاستثمار طردية. Odhiambo, Momanyi, Lucas (2013) توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة إضافةً لعدد من المتغيرات المستقلة المتحكمة "عدد العاملين، الدخل القومي، الاستثمار الخاص، الادخار" والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة الزمنية "1970-2007". Ramzan, Mohammed (2013) توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة موجبة بين كل من عجز الموازنة والائتمان المحلي مع النمو الاقتصادي، في حين لا توجد علاقة بيْن كل من التضخم والاستثمار الأجنبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدراسة الحالية تتميّز عن الدراسات السابقة في استخدامها لأسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة "1996-2013" للوصول الى نتائج وتوصيات حول مشكلة الدراسة مع اختلافها مكانياً عن الدراسات التي تناولت نفس الموضوع، كما بحثت الدراسة أثر عجز الموازنة على معدل النمو الاقتصادي بشكل أكثر شمولية بتناولها شقّي عجز الموازنة "الايرادات العامة" و"النفقات العامة" مع بناء نموذج قياسي لتوضيح الأثر.

الإطار النظري:

مفهوم الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والتعجيل بها، كما أنّ لها أهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي، لكن تتعدَّد تعريفات الموازنة العامة حسب الزاوية التي يُنظر إليها واختلاف الاتجاهات الفكرية والعملية حيث تدور معظم هذه التعريفات ونذكر منها:

"خطة معبّر عنها بشكل كمّي، تكون عادةً نقدية تغطي فترة زمنية تقدّر عادةً بسنة واحدة" (Anthony, 1995, p. 559). "بيان رسمي مكتوب لخطة ادارية مستقبلية معبّر عنها بشكل مالي" (Fess, 1990, p. 976).

الموازنة العامة الفلسطينية:

تعرّف وزارة المالية الفلسطينية الموازنة بأنَّها "برنامج مُفَصّل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة" (وزارة المالية، 1998م).

هيكل الموازنة العامة الفلسطينية:

1. النفقات العامة:

تعرّف النفقة العامة على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعًا لحاجة عامة، ويمكن الإشارة للإنفاق العام على انه إجمالي أنواع الإنفاق والتحويلات وأيضًا يمكن تعريف النفقات العامة بأنها مبالغ من النقود تنفقها الدولة من خزينتها عند قيامها بتأدية وظائفها أو أنشطتها المتعددة (الأيوبي، 2006 م، ص 89)، وتنقسم النفقات العامة إلي نفقات جارية ونفقات تطويرية.

أ. النفقات الجارية:

- الرواتب والأجور: تشمل رواتب وأجور الموظفين والعاملين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية.
- النفقات التشغيلية: تشمل مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والبريد والمواصلات وإيجارات المباني والمحروقات والقرطاسية والمطبوعات والصيانة ومهمات السفر ومصاريف أخرى.
- النفقات التحويلية: يمثل هذا البند حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي 12.5% والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات "التقاعد"، كما يشمل الإنفاق على البرامج الإغاثية والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات التي تقدمها السلطة الفلسطينية للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي.

- نفقات رأسمالية عادية: وهي عبارة عن النفقات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية (اشتيه، 2003م، ص269).
- صافي الإقراض: وهي المبالغ التي تدفعها الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء للتسديد عن المواطنين أو من خلال الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية "إيرادات المقاصة" لدى إسرائيل.

ب. النفقات التطويرية:

- وتنقسم إلى نفقات تطويرية ممولة من الخزينة ونفقات تطويرية ممولة من الدول المانحة، وتشمل جميع النفقات على مشاريع البنية التحتية التي تنفق ضمن إطار المشاريع التطويرية.

2. الايرادات العامة الفلسطينية:

تعرف الإيرادات العامة بأنها عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ (الشلة، 2005م، ص7)، وتنقسم الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية إلي التالي (موقع وزارة المالية، 2012م):

- الإيرادات المحلية: تشمل إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير مباشرة.
- الإيرادات الخارجية: المنح والمعونات، ويتكون هيكل المنح والمعونات الخارجية في الموازنة العامة الفلسطينية من المنح لدعم الموازنة، وتقدم لأغراض سد العجز في الموازنة الجارية، والمعونات الخارجية لتمويل المشاريع التطويرية.

عجز الموازنة العامة الفلسطينية:

يُعَرَّف العجز على أنَّه مجموع الايرادات مطروحاً منها النفقات يمسى عجزاً اذا كان مجموع النفقات أكبر من الايرادات ويموّل عجز الموازنة بواسطة تخفيض النفقات أو زيادة الايرادات أو بواسطة اقتراض محلي أو خارجي (وزارة المالية، 2006م).

وعلى صعيد موازنة السلطة الفلسطينية كانت جميع موازنة السلطة الفلسطينية في حال عجز باستثناء السنة الأولى لتأسيس السلطة الفلسطينية الأمر الذي يوحي الى حالة مزمنة اجبارية غير اختيارية نظراً لعدة أسباب متداخلة اقتصادية وغير اقتصادية.

1. أنواع العجز المالي:

يمكن تصنيف أنواع العجز في الموازنات العامة ومنها: موازنة السلطة الفلسطينية عل النحو التالي:

- العجز الشامل: وهو التعريف التقليدي أو الشائع للعجز المالي، وهو يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد، ولكن غير مشتملة على مدفوعات أصل الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية مشتملة على القروض (زغلول والحمود، 2009م).
- الدين العام: أي إنفاق الإيرادات التي يتم جمعها من خلال الاقتراض، وهذا المقياس للعجز يعرف على انه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري وصافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية من جهة؛ وبين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى، والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلاً بالتغيرات في الحيازة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فان الموازنة تكون متوازنة وفقًا لهذا المفهوم، إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفر (المصري، 1999م، ص4).
- العجز الجاري: وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، وهنا يتم استثناء المساعدات الدولية لدعم الموازنة.

2. طرق تمويل عجز الموازنة (الحالة الفلسطينية):

تعتمد الدول في تمويلها لعجز الموازنات على مصدريْن أساسيين – كذلك السلطة الفلسطينية– وهما التمويل الخارجي والتمويل المحلي:

- التمويل الخارجي: يكون مصدره خارج الدولة كما هو معروف، ويأخذ شكل المنح لدعم الموازنة الجارية والمعونات الخارجية لتمويل الموازنة التطويرية، والمعونات الخارجية ليست كلها بصورة منح، حيث أن قسم من المعونات كان بصورة قروض ميسرة، وتتميز هذه القروض بانخفاض أسعار الفائدة وطول فترة السماح وطول آجال استحقاقها، ولقد ساهمت المنح والمعونات الخارجية بتغطية القسم الأكبر من العجز في الموازنة العامة، وفي بعض السنوات كانت قيمة المنح والمعونات تفوق قيمة العجز في الموازنة العامة (صبيح، 2010م، ص301)، والمنح

إما إن تكون على شكل نقدي أو على شكل سلع يمكن للدولة الممنوحة إن تبيعها وتسد عجز موازنتها (اشتيه، 2003م، ص295)، مع الاشارة هنا الى أنّ التمويل الخارجي الخاص بالمنح والمساعدات قد يكون له تأثير اقتصادي ايجابي باستثناء أنها تشكل ضغط على الحكومة للرضوخ للقرارات السياسية.

- التمويل المحلي: ويكون مصدره داخل الدولة ويأخذ شكل الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية، وتلجأ الحكومة الفلسطينية إلي التمويل الداخلي في حالات نقص السيولة، ويتم الاقتراض المحلي بشكل أساسي في الأراضي الفلسطينية من البنوك التجارية، علمًا بأن الاقتراض المحلي يشكل عبئًا ثقيلاً لدى تسديده متضمناً اعباء الدين وخدمته، حيث انه يتميز بقصر فترة السماح وبارتفاع اسعار الفائدة (موقع وزارة مالية، 2013م).

الوضع المالي للسلطة الفلسطينية:

تمَّ تقسيم الوضع المالي للسلطة حسب معهد السياسات والدراسات الاقتصادية (ماس) الى خمس مراحل وهي على النحو التالي: مرحلة التأسيس (1994–1999)، سنوات الانتفاضة (2000–2002)، الاصلاح المالي (2003–2005)، الوحدة الوطنية (2006–2007)، ما بعد الانقسام (2008–2013)، والجدول التالي يوضّح الوضع المالي للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى عام 2013م.

جدول 1 *إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية 1996–2013*

تبويب الموازنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
اجمالي الايرادات العامة "صافي" والمنح	**1350.8**	**1327**	**1398**	**1439**	**1449**	**1122**	**987**	**1367**	**1403**
صافي الايرادات المحلية	1107.1	807	868	942	939	273	290	747	1050
المنح والمساعدات "ايرادات خارجية"	243.7	520	530	497	510	849	697	620	353
اجمالي النفقات العامة	**928**	**1362**	**1358**	**1411**	**1668**	**1435**	**1246**	**1635**	**1528**
النفقات الجارية وصافي الاقراض	710	862	838	937	1199	1095	994	1240	1528
النفقات التطويرية	218	500	520	474	469	340	252	395	0
الرصيد الجاري "فائض / عجز"	397.1	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)
الرصيد الكلي "قبل المنح والمساعدات"	179.1	(555)	(490)	(469)	(729)	(1162)	(956)	(888)	(478)
الرصيد الكلي "بعد المنح والمساعدات"	**422.8**	**(35)**	**40**	**28**	**(219)**	**(313)**	**(259)**	**(268)**	**(125)**
تبويب الموازنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
اجمالي الايرادات العامة "صافي" والمنح	**2006**	**1741**	**2938**	**3758**	**2951**	**3177**	**3153.5**	**3172**	**3678**
صافي الايرادات المحلية	1370	722	1616	1780	1549	1900	2176	2240	2320
المنح والمساعدات "ايرادات خارجية"	636	1019	1322	1978	1402	1277	977.5	932	1358
اجمالي النفقات العامة	**2281**	**1707**	**2877**	**3488**	**3376**	**3259**	**3248**	**3258**	**3419**
النفقات الجارية وصافي الاقراض	1994	1426	2567	3273	3190	2983	2952	3047	3251
النفقات التطويرية	287	281	310	215	186	276	296	211	168
الرصيد الجاري "فائض / عجز"	(624)	(704)	(957)	(1493)	(1641)	(1083)	(776)	(807)	(931)
الرصيد الكلي "قبل المنح والمساعدات"	(911)	(985)	(1261)	(1708)	(1827)	(1358)	(1072)	(1018)	(1099)
الرصيد الكلي "بعد المنح والمساعدات"	**(275)**	**34**	**61**	**270**	**(425)**	**(81)**	**(94.5)**	**(86)**	**(259)**

المصدر: *موقع سلطة النقد الفلسطينية.*

1. العجز المالي:

شهدت الموازنة العامة الفلسطينية منذ قدوم السلطة الفلسطينية عجزاً مزمناً خلال فترة الدراسة باستثناء عام "1996" وذلك قبل اضافة المنح والمساعدات في بنودها، حيث يرجع ذلك نتيجة ارتفاع حجم النفقات العامة عن حجم الايرادات المحلية وهذا ما مثّل السمت العام لموازنة السلطة اضافةً الى اعتماد بشكل كبير لتغطية عجز الموازنة عبر المساعدات الخارجية والمنح.

2. الايرادات العامة الفلسطينية:

شهدت الإيرادات العامة الفلسطينية منذ قدوم السلطة الفلسطينية نموًا وتطورًا، والسبب في ذلك يعود للتحسن الحاصل في القدرة على جباية الضرائب المحلية، ويعود الفضل في ذلك للدورات التدريبية التي أقامتها وزارة المالية لموظفي جباية الضرائب، وكذلك لحملات التوعية المقدمة للجمهور والآليات التي اتبعتها وزارة المالية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومع ذلك لا تزال الإيرادات العامة تشهد عدة ظواهر سلبية منها حالة التسرب لان نسبة كبيرة من الواردات الفلسطينية تأتي عبر إسرائيل، والتالي فانّ الإيرادات الضريبية الفائتة التي يدفعها الفلسطينيون على هذه الواردات تذهب لإسرائيل ولا تحول للسلطة الفلسطينية، ولا شك فإن معالجة هذه المشكلة سيعمل على زيادة الإيرادات العامة (الشلة، 2005م، ص37).

ويختلف الوضع الفلسطيني عن غيره كوْن جزء كبير من إيراداته السلطة ناجم عن الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وتقوم إسرائيل بتحصيله نيابة عن السلطة وفق ما نص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994م، ثم تقوم بتحويله للحكومة الفلسطينية وفق ما بات يعرف بإيرادات المقاصة (عبدالرازق، 2002 م، ص 25).

وبالنظر الى قيمة الإيرادات العامة المحلية للسلطة الفلسطينية منذ نشأة السلطة، يتضح أنّ الايرادات قفزت بشكل ضخم خلال السنوات القليلة الأولى لتأسيسها وعلى وجه الخصوص خلال الفترة "1995–1996"، وذلك ناجم عن اتساع الرقعة الجغرافية التي تولت السلطة فيها الصلاحيات الاقتصادية، اضافةً الى تمكّن السلطة الوطنية من رفع ايرادات ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة بشكل كبير، الا أنَّ الايرادات العامة تراجعت بنسبة "1.7%" في عام 1997م نتيجة تراجع الايرادات الضريبية نتيجة اغلاق اسرائيل للمناطق الفلسطينية آنذاك، وفي الأعوام التالية "1998، 1999، 2000" تزايدت الايرادات العامة بنسبة تقارب الـــــــ"9%"، الا أنّها عادت للتراجع مرة أخرى نتيجة الارهاب الاسرائيلي مع بداية انتفاضة الأقصى حيث وصلت نسبة التراجع الى "31%"، حيث هبطت الايرادات المحلية للموازنة بشكل حاد خصوصاً عندما أوقف الكيان الصهيوني تحويل مبلغ المقاصة "لم يتم التحويل سوى 16% من المستحقات خلال الفترة "2000–2002" ثم عادت مرة أخرى الى الزيادة خلال عاميْ 2004 و2005 نتيجة الاصلاحات المالية التي قامت بها السلطة، لكن سرعان ما تراجعت خلال عام 2006م نتيجة الحصار الاقتصادي الذي صاحب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، الا أنّه وخلال الفترة 2008–2012م حدث ارتفاع ملحوظ في اجمالي الايرادات العامة وهذا يرجع بشكل أساسي الى زيادة ايرادات المقاصة.

3. النفقات العامة الفلسطينية:

جرى خلال اتفاقية أوسلو التعهد بتقديم 2.4 مليار دولار، وكان من المفهوم أن هذه المبالغ ستخصّص للإنفاق التنموي، وأن السلطة الوطنية ستقوم تدريجياً بتمويل الموازنة الجارية من مواردها المحلية، حيث بلغت نسبة الانفاق التطويري الى الجاري كانت مرتفعة "22% تقريباً في 1998"، لكن مع ازدياد الضغوط الاجتماعية وتوقّف حركة العمل في الكيان الصهيوني، وجدت السلطة نفسها مضطرة لزيادة الانفاق وزيادة التشغيل العام الذي ارتفع في عام 2002م، حيث حدث زيادة كبيرة جداً في المساعدات الدولية للإنفاق الجاري في الموازنة وهذا ما أدّى الى اعتماد الانفاق العام على المساعدات الدولية.

وفيما يلي التطوّرات التي طرأت على النفقات العامة خلال فترة الدارسة "1996–2013":

بدأت النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996م بحوالي "928" مليون دولار، وتزايدت النفقات العامة بمعدّل سنوي "14%" تقريباً خلال الفترة 1996–2000م، أمّا في الفترة ما بين 2000–2002م، فالنفقات العامة انخفضت بمعدّل "14%" في عام 2001م عنها في عام 2000م، وانخفضت كذلك بنسبة "13%" في

IUG Journal of Economics and Business (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

عام 2002م عنها في عام 2001م، ويرجع ذلك للتدهور الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر العام 2000م.

فيما بعد حدث تراجع كبير في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفضت المنح والمساعدات الدولية الموجّهة للسلطة وفي نهاية عام 2003م، توقّف التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي بعض الشيء، وحدث في العامين 2004، 2005م نموّاً مطرد، حيث كان من المتوقع أن يستعيد النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في العام 1999م، حيث تزايدت عام 2005م لتصل الى "2281" مليون دولار بزيادة مقدراها "1354" مليون دولار، وجاء هذا الارتفاع في نفقات عام 2005م نتيجة طبيعية لتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية الذي زاد من فاتورة الأجور والرواتب، بالإضافة الى استحداث بند الرعاية الاجتماعية (ماس، 2005م، ص19).

ثم شهدت النفقات العامة انخفاضاً في العام 2006م لتصل الى "1707" مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض الى الظروف الصعبة التي مرّت بها السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة امتناع الدول المانحة عن مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي، امتنعت اسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة، واستطاعت السلطة الفلسطينية في ظل هذا الوضع من دفع "50%" من اجمالي رواتب الموظفين للعام 2006م (ماس، 2005م، ص21).

أمّا في عام 2007م زادت النفقات العامة بمقدار "1170" مليون دولار مقارنة بعام 2006م، بما يعادل نسبة نمو "68%"، فيما شهدت النفقات العامة في عام 2010م تراجعاً بنسبة "3.5%" مقارنةً بنفقات عام 2009م، واستمرت النفقات العامة في محيط الـــ"3250" مليون دولار وفقاً لسياسة الحكومة الفلسطينية الهادفة الى ترشيد النفقات العامة في اطار تقليل الاعتماد على الدعم والتمويل الخارجي، ولكن عام 2013م شهد ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العامة بنسبة "22.3%" نتيجة الارتفاع في حجم النفقات الجارية وصافي الاقراض.

النمو الاقتصادي "الحالة الفلسطينية":

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:**

يعرّف بأنّه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدّل النمو الاقتصادي عادةً بمعدّل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي (الحبيب، 1994م، ص400).

2. **أنواع النمو الاقتصادي:**

- النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعيداً عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بنيانية تساعد على نموه وتنميته (زهران، 1988م، ص69).
- النمو العابر: ذلك النمو الذي يأتي استجابة لظهور عوامل طارئة –عادةً ما تكون خارجية– في حال زالت تزول حالة النمو الاقتصادي وفي غالب الأمر يحدث هذا النوع في الدول النامية (صبيح، 2010م، ص18).
- النمو المخطّط: النمو الناتج عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع (كرم، 1980م، ص28).

3. **مصادر النمو:**

- النظام المالي: يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات.
- عنصر العمل: بزيادة حجم العمالة النشطة يزيد مورد من موارد الاقتصاد.
- عنصر رأس المال: يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، وكلما زاد حجمه أدى ذلك الى الرفع من حجم الناتج.
- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملاً إيجابياً لحثّ النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف في ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي،

حيث يتوقف تأثير النمو السكان على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية (Todaro, 2006, p. 171).

- عنصر التكنولوجيا: يعد من العناصر المهمة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، فالدخل القومي ينمو أيضاً بتقدّم المعرفة الفنية والتكنولوجية (كريم، 2010م).
- الموارد الطبيعية: تُعَد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية (الحبيب، 1994م، ص403).
- الوضع السياسي: يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملاً مؤثراً في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنّ يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي في جانب اتخاذ القرارات وجانب الاستثمار.

نمو الاقتصاد الفلسطيني:

يعدّ اجمالي الناتج المحلي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس حركة النشاط الانتاجي في العام مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثمّ الحكم على الأداء الاقتصادي العام وعلى مدى تقدمّه وتراجعه، يُعَرَّف الناتج المحلي بأنّه "القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما" (Samuelson and Nordhaus, 2005).

تذبذبت قيمة اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة "1996-2013"، وهذا يرجع الى العديد من الأسباب منها: سياسات الاحتلال وممارساته والتي أدّت إلى اضعاف العلاقة بين انتاجية العمل والاجور في الاقتصاد الفلسطيني، واضعاف العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، وإضعاف التنوع الصناعي، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نشاط وفعاليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تستطيع الاستجابة إلى الزيادة المتنامية في عرض العمالة الفلسطينية.

فبعد أن حقّق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو غير مسبوقة خلال الفترة 1994-1999، اذ بلغ معدّل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 33% نهاية العام 1999م، ليصل نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي الحقيقي 1965 دولاراً بمعدّل نمو 3.5%، وسط توقعات أن يستمر الاقتصاد في النمو خلال العام 2000م، وبدى الاقتصاد متجهاً نجو مسار نمو أكثر استدامة في منتصف 1999م (الأونكتاد، 2001م، ص2)، خصوصاً في ظل الدعم الدولي الكبير للسلطة واستمرت كل هذه التوقعات الايجابية للاقتصاد الفلسطيني حتى سبتمبر 2000، حيث شهد الأداء الاقتصادي خلال عام 2000م نقطة تحوّل، مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتوسيع لسياسة الاغلاق الاسرائيلية (سلطة النقد الفلسطينية، 2002 م، ص 4)، وخلال الفترة (2003-2005) بلغ متوسط نمو اجمالي الناتج المحلي "14.2" نتيجة تخفيف القيود الاسرائيلية الى حد ما على حركة البضائع، وبحلول عام 2006م وفوز حركة حماس في الانتخابات، ازداد الوضع الاقتصادي سوءً لما فرضه العالم الخارجي من حصار أدى الى تراجع الأداء الاقتصادي في معظم مؤشراته، فنجد أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي بين الربعين الثاني والثالث للعام 2006م تراجعت بنسبة 8.9% (سلطة النقد، 2007م، ص15)، وخلال الفترة (2007-2011) حقّق الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة 9.3% عمّا كان عليه مسبقاً، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، 2008م، ص4)، في حين تراجع معدّل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال العامين 2012 و2013م مقارنة بالسنوات السابقة لهما، نتيجة استمرار ضعف القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الوطني بالإضافة الى الإجراءات والقيود والمعيقات الاسرائيلية ناهيك عن ضبابية الوضع السياسي (سلطة النقد، 2013م، ص4).

علاقة النمو بالعجز "الحالة الفلسطينية":

يتضح أن وخلال الفترة "1996-2001" كان هناك علاقة عكسية بين عجز الموازنة بشقيّه قبل وبعد المنح والمساعدات مع معدّل النمو الاقتصادي، حيث زادت قيمة العجز في موازنة السلطة الفلسطينية انخفض معدّل النمو وذلك من الناحية الرقمية وهذا ما قد يرجع الى توسّع المنطقة الجغرافية سيطرة السلطة الفلسطينية اقتصادياً وجغرافياً، وخلال الفترة "2002-2004" كانت العلاقة بين المنحنيين عكسية حيث ارتفاع ملحوظ لمعدل النمو الاقتصادي وهذا يرجع الى اعتبارات متعلقة بخطة الحكومة آنذاك وعمليات الاصلاح المالي، أمّا خلال الفترة "2005-2013" تذبذب كلا المنحنيان صعوداً وهبوطاً ارتباطاً منهما بحالة الاقتصاد الفلسطيني الذي مرّ بعدّة مراحل مفصلية بدايةً بالانتخابات التشريعية في عام 2006م وما أتبعها من حصار صهيوني ومن ثمّ حالة الانقسام التي ضربت الأراضي الفلسطينية وما تلا ذلك من ثلاثة حروب صهيونية ضربت قطاع غزة، الا أنّه تخلل هذه الفترة تحسّناً ملحوظاً لحالة الاقتصاد الفلسطيني والتي ارتبطت بشكل أساسي المساعدات الخارجية، وهذا ما تسبّب بحالة التذبذب.

الدراسة القياسية: صياغة النموذج القياسي وتعريف متغيراته:

متغيرات الدراسة:

أ. **المتغير التابع:** معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني، وتم التعبير عنه من خلال التغير في اجمالي الناتج المحلي (GDP) خلال فترة الدراسة.

ب. **المتغيرات المستقلة:** وهي (الايرادات المحلية، والايرادات الخارجية، والنفقات الجارية، والنفقات التطويرية، والوضع السياسي "متغير وهمي").

وبناء على ذلك سيتم اختبار الفرضية الرئيسة التالية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين المتغيّرات المستقلّة ذات العلاقة بالعجز في الموازنة "الايرادات المحلية، والايرادات الخارجية، والنفقات الجارية، والنفقات التطويرية، والوضع السياسي"، والمتغير التابع مُمَثَّلاً بمعدلّ نمو الاقتصاد الفلسطيني.

تم صياغة النموذج القياسي ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1996-2013).

$$G_t=B_0+B_1X_{1t}+B_2X_{2t}+B_3X_{3t}+B_4X_{4t}+B_5DUM_t+U_t$$

الإشارات المتوقعة:

$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 < 0 \quad \beta_3 > 0 \quad \beta_4 > 0 \quad \beta_5 < 0$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت، β_1, β_2, β_3, β_4, β_5: معاملات خط الانحدار،

U_t: الخطأ العشوائي.

G_t: معدل النمو الاقتصادي في فلسطين.

X_1: الايرادات المحلية.

X_2: الايرادات الخارجية.

X_3: النفقات الجارية.

X_4: النفقات التطويرية.

DUM: وهو عبارة عن متغير وهمي ثنائي التصنيف، يأخذ القيمتين (0، 1)، حيث 1: تشير إلى الوضع السياسي المستقر، 0: تشير إلى الوضع السياسي عدم المستقر.

التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة:

تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة الكمية للفترة 1996-2013، حيث سيتم عرض الأساليب الاحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، ممثلة باختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

أ. **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** باستخدام اختبار (PP – Philips Perron) يتضح من خلال الجدول (2) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغير(X4)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن

السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي (1) ~ I، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

جدول 2 *نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة*

Variables	Phillips Perron Test			
	Level	P-values	1st Difference	P-values
G_t	-2.65	(0.087)	-4.79	(0.000)*
X_1	-0.25	(0.925)	-4.71	(0.000)*
X_2	-1.53	(0.510)	-3.85	(0.003)*
X_3	-0.071	(0.961)	-4.20	(0.001)*
X_4	-2.98	(0.041)*	-4.54	(0.000)*

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

ب. نتائج اختبار التكامل المشترك: تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة يتضح من الجدول (3) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك r + (1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 5 متجهات، وهكذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول 3 *نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة*

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value Sig Level = 0.05	Hypothesized
53.35	47.85	None*
35.60	29.79	At most 1*
20.97	15.49	At most 2*
7.24	3.84	At most 3*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

حيث أنه تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1. اختبار شرط الاستقلال الذاتي لبواقي النموذج المُقَدَّر:

تشير نتائج التقدير الأولية أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال قيمة اختبار (DW = 0.93) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار DW (d_L=1.53) عند مستوى دلالة 5%، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة.

تمّ العمل على حل مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج من خلال ادخال معامل الانحدار الذاتي ((AR(1)) إلى النموذج.

وبعد إجراء عدة محاولات لفحص أفضل المتغيرات الدالة في النموذج وكذلك علاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي ((AR(1))، حيث بلغت قيمة اختبار (DW=2.1) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير؛ وأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية (d_u=1.70) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.

2. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

من خلال النتائج تبين أن قيمة اختبار T صغيرة جداً وتقترب من الصفر (2.46E-16)، والقيمة الاحتمالية تقريباً تساوي 1.00، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفراً.

3. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار نساوي 5.58 باحتمال 0.1337، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

4. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد):

للتحقق من عدم وجود عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم استخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، وعادة ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (Studenmund, 2011, p. 257-258). وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فحصلنا على النتائج الموضحة في جدول (4)، بلغت قيمة معامل التضخم أقل من 5 لكل متغير من المتغيرات المستقلة مما يدل على خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي المتعدد.

جدول 4 *يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)*

Variable	VIF
X_1	4.68
X_3	4.28
X_4	1.25

5. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المُقَدَّر:

حيث أن حجم العينة كبير (72 مشاهدة) وهذا بدوره يقلل من أهمية شرط التوزيع الطبيعي للبواقي وذلك بناءاً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة.

تقييم النموذج القياسي المُقدّ:

تبين أن معظم المتغيرات المستقلة دالة إحصائياً ما عدا متغيّر الايرادات الخارجية (X2) فقد تبين أنه غير دال احصائياً وبالتالي تمّ استبعاده. جدول (5) يوضح نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

جدول 5 *نتائج تقدير النموذج القياسي*

Dependent Variable: G_t				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.21	0.26	-0.80	0.4224
X_1	-0.04	0.01	-2.17	0.0331*
X_3	0.06	0.01	3.46	0.0009*
X_4	0.30	0.04	6.52	0.0000*
R^2=0.52, Adj. R^2=0.50, DW=2.1,F =24.6, Prob.=0.000				

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05%

وبالتالي يكون النموذج في صورته النهائية كما يلي:

$$G_t=-0.21- 0.04\ X_{1t} + 0.06\ X_{3t} + 0.30\ X_{4t}$$

اختبار المعنوية الإحصائية:

بلغت قيمة اختبار F 24.6 بقيمة احتمالية أقل من 0.0001، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع، مما يدل على جودة النموذج القياسي المُقَدَّر.

القيمة الاحتمالية المقابلة لقيمة اختبار T المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة أقل من 5%، بالتالي فإن كل متغير من المتغيرات المستقلة دال إحصائياً، وهذ يعني أن كلاً منها يؤثر بصورة معنوية على معدل النمو الاقتصادي في فلسطين.

اختبار كفاءة النموذج القياسي المُقَدّر:

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل Adj. R^2=0.50، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المُقَدَّر تفسر ما نسبته 50% من التغيرات الناتجة في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي في فلسطين)، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

1. "توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الايرادات المحلية ومعدلّ نمو الاقتصاد الفلسطيني":

من خلال نتائج التحليل القياسي، بلغ معامل انحدار الإيرادات المحلية (0.04-) وذلك يعني أن أي زيادة في الايرادات المحلية بمقدار "مليون دولار" سيؤدي بدورها الى نقصان بقيمة "0.04%" في معدّل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بالنظر الى الاقتصاد الفلسطيني يتضّح أنّ الارتفاع في الايرادات المحلية ناتج بشكل أساسي من ارتفاع الايرادات الضريبية وغير الضريبية وهذا ما أدّى وفقاً للنموذج الى انخفاض في معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة البلدان النامية وفقاً لعديد الدراسات التطبيقية حول ذلك، حيث تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات المحلية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث ترتفع اجمالي الايرادات المحلية بارتفاع اجمالي الايرادات الضريبية وغير الضريبية، وبزيادتها يتم الوصول لحالة تشابه الى حدّ ما الحالة الناتجة عن السياسة المالية الانكماشية الهادفة الى تقليص الدخل المتاح وبالتالي ينخفض الطلب الكلي وينخفض على أثر ذلك الادخار ومن ثمّ الاستثمار وهذا ما يفسِّر الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

2. "توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الايرادات الخارجية ومعدلّ نمو الاقتصاد الفلسطيني":

من خلال نتائج التحليل القياسي يتّضح أنَّ متغيّر الايرادات الخارجية غير دال احصائياً، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة البلدان النامية ومن ضمنها فلسطين، حيث يتمّ توجيه الايرادات الخارجية بشكل كبير الى الموازنة العامة الفلسطينية "أجور ومرتبات ونفقات تشغيلية أخرى" اضافةً لعدم ارتباطها بشكل أساسي بالقطاعات الأساسية المكوّنة للدخل والناتج المحلي الاجمالي، مع الاشارة الى كوْن المساعدات تستهدف تحقيق غايات سياسية للدول المانحة.

3. "توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين النفقات الجارية ومعدلّ نمو الاقتصاد الفلسطيني":

من خلال نتائج التحليل القياسي، بلغ معامل انحدار الإيرادات المحلية (0.06) وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات الجارية بمقدار "مليون دولار" سيؤدي الى زيادة بقيمة "0.06%" في معدّل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بالنظر الى الاقتصاد الفلسطيني يتضّح أنّ النفقات الجارية مكوّنة بشكل أساسي من رواتب وأجور ونفقات تشغيلية وتحويلية ورأسمالية، وارتفاعها أدّى وفقاً للنموذج الى ارتفاع في معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير النظرية الى وجود علاقة طردية بيْن النفقات الجارية ومعدل نمو الاقتصاد حيث يؤدي الزيادة في الأجور والرواتب الى زيادة في الاستهلاك وزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا ما يعمل على زيادة في الاستثمار وبالنهاية يرتفع معدل نمو الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يمكن الاشارة الى الزيادة في النفقات الجارية يأتي ضمن السياسة المالية التوسّعية الذي ينتج زيادة في اجمالي الناتج المحلي (معدل نمو الاقتصاد).

4. "توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين النفقات التطويرية ومعدلّ نمو الاقتصاد الفلسطيني":

من خلال نتائج التحليل القياسي، بلغ معامل انحدار النفقات التطويرية (0.30) وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات التطويرية بمقدار "مليون دولار" سيؤدي الى زيادة بقيمة "0.3%" في معدّل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بالنظر الى الاقتصاد الفلسطيني يتضّح أنّ النفقات التطويرية متعلّقة بشكل أساسي بالبنية التحتية وارتفاعها وفق النموذج أدى الى ارتفاع في معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، التي تشير الى وجود علاقة طردية بين النفقات التطويرية ومعدّل نمو الاقتصاد حيث تؤكّد النظرية على أهمية الجانب التطويري في رفع معدلات نمو الاقتصاد باستغلال أمثل للموارد المتاحة ومن ثمّ رفع انتاجية الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يمكن الاشارة الى الزيادة في النفقات التطويرية يأتي ضمن السياسة المالية التوسّعية الذي ينتج زيادة في اجمالي الناتج المحلي (معدل نمو الاقتصاد).

5. "توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الأوضاع السياسية ومعدلّ نمو الاقتصاد الفلسطيني":

من خلال نتائج التحليل القياسي، يتّضح أنَّ المتغير الوهمي المتمثّل في الوضع السياسي غير دال احصائياً، وبناءً على ذلك نستنتج عدم وجود تأثير جوهري لمتغير الأوضاع السياسية على النمو الاقتصادي، ففي حالة الاقتصاد الفلسطيني تذبذب الدعم الدولي للموازنة لكنه لم ينقطع على الرغم من التقلبّات السياسية

التي وقعت بانتفاضتيْن وثلاثة حروب وانقسام، بمعنى أنّ الوضع السياسي لما يؤثّر على معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني.

النتائج:

هدفت الدراسة لقياس أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2013، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1. أوضحت نتائج التحليل القياسي أنّ المتغيرات المعنوية عند مستوى دلالة "5%" تمثّلت في متغيرات (الايرادات المحلية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية)، في حين كان متغيرا الايرادات الخارجية والوضع السياسي غير معنويين عند مستوى دلالة 5%.
2. قيمة معامل التحديد "50%" وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 50% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى، بالإضافة الى الخطأ العشوائي في التقدير.
3. دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة عكسية بين (الايرادات المحلية) ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين، وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأنّ ارتفاع اجمالي الايرادات المحلية مصدره ارتفاع اجمالي الايرادات الضريبية وغير الضريبية، وبزيادتها يتم الوصول لحالة تشابه الى حدّ ما الحالة الناتجة عن السياسة المالية الانكماشية الهادفة الى تقليص الدخل المتاح وبالتالي ينخفض الطلب الكلي وينخفض على أثر ذلك الادخار ومن ثمّ الاستثمار وهذا ما يفسِّر الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي.
4. دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة طردية بين (النفقات الجارية والنفقات التطويرية) ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأنّ الزيادة في النفقات الجارية مصدره الزيادة في الأجور والرواتب والذي يؤدي الى زيادة في الاستهلاك وزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا ما يعمل على زيادة في الاستثمار وبالنهاية يرتفع معدل نمو الاقتصاد، في حين زيادة النفقات التطويرية يأتي ضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بمعنى رفع انتاجية الاقتصاد، ومن ناحية أخرة يمكن الاشارة الى كل من النفقات الجارية والتطويرية بأنّ زيادتهما يأتي ضمن السياسة المالية التوسّعية الذي ينتج زيادة في اجمالي الناتج المحلي (معدل نمو الاقتصاد).
5. بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين الايرادات الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين، ويمكن أن يفسر ذلك على أن الايرادات الخارجية يتم توجيهها الى الموازنة العامة الفلسطينية "أجور ومرتبات ونفقات تشغيلية أخرى" اضافةً لعدم ارتباطها بشكل أساسي بالقطاعات الأساسية المكوّنة للدخل والناتج المحلي الاجمالي.
6. بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين، ويمكن أن يفسر ذلك على أنّ الدعم الدولي للموازنة تذبذب لكنه لم ينقطع على الرغم من التقلبّات السياسية التي وقعت بانتفاضتيْن وثلاثة حروب وانقسام، بمعنى أنّ الوضع السياسي لا يؤثّر على معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني.

التوصيات:

1. العمل ما أمكن على اعتماد موازنة معتمدة بشكل أساسي على الامكانات المتاحة بعيداً عن الارتهان للمساعدات والمنح الخارجية.
2. ترشيد الانفاق العام بما يناسب الايرادات المحلية المتاحة، بحيث يتم توزيعها على أساس وظيفي وليس مؤسسي، بالإضافة الى ضرورة عدم تجاوز نمو النفقات لمعدّل نمو الايرادات.
3. توجيه الانفاق العام بشكل أساسي الى القطاعات الأكثر كفاءة، لما لذلك دور كبير في خلق بيئة حقيقية يكون من ثمارها رفع معدلات النمو الاقتصادي.
4. ضرورة زيادة حصّة النفقات التطويرية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

5. الإسراع في تطبيق وحدة وطنية حقيقية على الأرض لما لها من دور كبير في التحرّر والانعتاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
6. اعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التي تمّ توقيعها، والعمل على توقيع اتفاقيات اقتصادية ملائمة لحاجات الشعب الفلسطيني بشكل عام والجانب الاقتصادي بشكل خاص.
7. العمل على خلق ظروف اقتصادية وسياسية محفِّزة للاستثمار، مساعدة للتخفيف من نسب البطالة والفقر.
8. تقييد الجانب الصهيوني من التحكّم بأموال المقاصة عبر بناء تفاهمات جديدة باطّلاع من المجتمع الدولي.
9. وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو القمصان، خالد. (1998م). *أزمة الانفاق الحكومي الفلسطيني – دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة وهران، الجزائر.

أبو زعيتر، أحمد. (2012م). *دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، فلسطين.

اشتيه، محمد. (2003م). *الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية*. ط2. فلسطين: المكتبة العامة – بلدية البيرة.

الأيوبي، عمر. (2006م). *المالية العامة*. ط2. فلسطين: مكتبة جامعة الأزهر (جواهر لال نهرو).

الحبيب، فايز. (1994م). *مبادئ الاقتصاد الكمي*. ط3. الرياض: جامعة الملك سعود.

الحصري، ديانا. (2010م). عجز *الموازنة العامة ومعدّل الفائدة في الأردن – دراسة تطبيقية 1996-2008م* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

الخطيب، كمال. (2006م). *دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996-2003م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

الرشيد، نورة. (2009م). *الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة سعود، السعودية.

الشلة، علا. (2005م). *محددات الايرادات العامة في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

العيسى، سلوى. (2006م). *أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

القريني، عبدالله. (2004م). *العلاقة بين الانفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

المزروعي، علي. (2012م). أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009م. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *28*(1)، 611-650.

المصري، محمد. (1999 م). *أهمية الموازنة العامة بالنسبة للسياسة المالية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

الهلالات، ياسر. (2000م). *العوامل المؤثرة في ادارة الايرادات العامة في الأردن –دراسة تحليلية 1964-1998م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، الأردن.

خياط، سحر. (2001م). *أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي –دارسة قياسية عن المملكة العربية السعودية 1970-1998م* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية.

عبدالرازق، عمر. (2002م). *هيكل الموازنة العامة الفلسطينية*. ط1. فلسطين: مكتبة المجلس التشريعي الفلسطيني.

عبدالكريم، نصر. (2000م). *الموازنة الفلسطينية (1995-2000) دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة*. ط1. فلسطين: مكتبة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

عبدالنبي، نبيل. (2012م). *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الوطنية الفلسطينية 2000–2010* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

زغلول، خالد، والحمود، ابراهيم. (2009م). *المالية العامة*. ط3. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

زهران، حمدية. (1988م). *التنمية الاقتصادية: الفكر الاقتصادي، التحليل الاقتصادي*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

سلطة النقد الفلسطينية. (1995–2013). *التقارير السنوية*. فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية.

صبيح، ماجد حسني. (2010م). *المالية العامة –الاقتصاد الفلسطيني*. ط1. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

كرم، انطونيوس. (1980م). *اقتصاديات التخلف والتنمية*. لبنان: مركز الإنماء القومي، مطابع دار الهدف.

كريم، بودخدخ. (2010م). *أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي –دارسة حالة الجزائر 2001–2009* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة دالي ابراهيم، الجزائر.

لبد، محمود. (2002م). *الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة*. فلسطين: دراسة منشورة لمركز الميزان لحقوق الانسان.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس". (1999–2014). *تقارير المراقب الاقتصادي والاجتماعي*. فلسطين: معهد ماس.

مقداد، محمد، والكحلوت، خالد. واقع الايرادات والنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية في ظل المعوقات الاسرائيلية. *مجلة الجامعة الاسلامية*، *17*(1)، 753–807.

وزارة المالية. (1996–2013). *مشاريع الموازنة العامة لسنوات سابقة*. فلسطين: وزارة المالية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Adam, C., & Bevan, D. (2005). Fiscal deficits and growth in developing countries. *Journal of Public Economics*, *89*, 571–597.

Anthony, R. (1995). *Accounting Principles.* (7th ed.). USA: IRWIN Inc.

Balducci, R. (2005). *Public expenditure and economic growth.* USA: Politecnica University, California,

Fatima, G., Ahmed, M., & Rehman, W. (2012). Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan. *International Journal of Business and Social Science*, *3*(7), 203-208.

Fess, P. (1990). *Accounting Principiles.* (16th ed.). USA: South-Western Publishing Co.

Newlly, B. (2003). *Public expenditure and growth in developing countries*. Paper provided by Economics, The University of Manchester in its series Centre for Growth and Business Cycle Research Discussion Paper Series with number 30, Manchester.

Odhiambo, O., Momanyi, G., & Lucas, O. (2013). The Relationship between Fiscal Deficits and Economic Growth in Kenya: An Empirical Investigation. *Greener Journal of Social Science*, Maseno University, Kenyad. *3*(6), 306-323.

Official Statistics of Finland. (2014). *Budgets of municapilities & joint municipal boards* [Electronic Version]. Helsinki: Statistics Finland. Retrieved April, 30, 2015, from: http://www.stat.fi/til/ktal/index en.html.

Ozturk-degirmen, F. (2004). *Do budget deficits matter: Evidence from Turkey* (Unpublished Ph.D.). George Mason University, Washington, U.S.A.

Ramzan, M. (2013). Budget Deficit & Economic Growth: A case study of Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, *5*(1), 911-926.

Saleh, A. (2003). *The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey.* Economics Working Paper03-12, Series 2003. University of Wollongong, Australia.

Samuelson, P., & Nordhaus, W. (2005). *Economics*. (18th ed.). New York: McGraw-hill.

Studenmund, A.H. (2011). *Using Econometrics: A Practical Guide*. (6th ed.). Boston: Addison Wesley Longman.

Todaro, M. (2006). *Economic Development in the third World*. New York and London, USA: Longman.